مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية المقدمة من المصارف الاسلامية الخاصة

The initiative of the Central Bank of Iraq and its impact on some banking activities provided by private Islamic banks

باسم سلومي حمد	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	Bassem.Saloomi1202k@pgiafs.uobaghdad.edu.iq
م . ق . د .عماد رسن حسن	مصرف النهرين الاسلامي	emadresan@ yahoo.com

المستخلص :

تتميز المصارف الاسلامية بتقديم نشاطات مصرفية تنفرد في تقديمها عن بقية انواع المصارف الاخرى ، وهذه النشاطات هي عبارة مجموعة من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لزبائنه سواء كانت هذه النشاطات المصرفية ملموسه ام غير ملموسه ، وتعد هذه النشاطات مصدرا لإشباع الرغبات المالية للعملاء وفق صيغ التمويل، وفي الوقت نفسه تعتبر مصدراً لأرباح البنك ، إذ تقوم المصارف الاسلامية بفرض نسبة من المرابحة الاسلامية على تلك النشاطات المصرفية، الا ان هذه المصارف طرأت عليها خدمات جديدة تقوم بتقديمها من اموال مبادرة البنك المركزي التي قام بأطلاقها في بداية عام (2016) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي حلت بالبلد بسبب الازمة (المالية الامنية) التي تعرض لها البلد في عام (2014) ، مما اضطر البنك المركزي الى طرح مبادرات ، ومن هذه المبادرات مبادرة الـ (1 ترليون) دينار عراقي ، تم طرحها عن طريق المصارف الخاصة التجارية والاسلامية .

وتبرز اهمية البحث في معرفة الاثر الايجابي او السلبي الذي تتركه مبادرة البنك المركزي العراقي على النشاطات التي تقدمها المصارف الاسلامية (القطاع الخاص) وعلى نشاط هذه المصارف ، وتنحصر مشكلة البحث في مدى تأثير القروض المصرفية التي تقدم عن طريق اموال المبادرة بالنشاطات التي تقدم عن طريق اموال المصارف الاسلامية الذاتية ، اذ انطلق البحث من افتراض اساسي قائم على نجاح البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم المشاريع الصغيرة والتي وصلت الى (2 ترليون) دينار ، ، بالتأثير ايجاباً في عمليات وأنشطة المصارف الاسلامية الخاصة ، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي في تحليل البيانات السنوية للمبادرات المقدمة عن طريق المصارف الاسلامية حسب مشاركة المصارف الاسلامية عينة البحث ، وللبحث عدة انجازات من ابرزها (تعد السياسات النقدية غير التقليدية من اهم الادوات التي تلجأ اليها البنوك المركزية وقت حدوث الازمات ، كما حدث ابان ازمة الكساد الكبير عام 1929–1932 او الازمة المالية العالمية عام 2008) والى مجموعة من التوصيات اهمها (ان استخدام السياسة النقدية غير التقليدية جاءت لمجابهة بعض الازمات المالية ، وبما ان بذرة هذه الازمات قد نبتت في بيئة الجهاز المصرفي ، لذا اصبح من الضروري دراسة السبل الكفيلة التي تحسن وضعية الجهاز المصرفي وتطوير اجراءات الشفافية والسلامة ، وكذلك وضع الضوابط اللازمة لمنع الممارسات التي تضر في النشاط المصرفي)

الكلمات المفتاحية : مبادرة البنك المركزي العراقي ، السياسة النقدية ، النشاطات المصرفية .

Abstract:
Islamic banks are distinguished by providing banking activities that are unique in providing them from the rest of the other types of banks, and these activities are a group of banking services provided by the bank to its customers, whether these banking activities are tangible or intangible. At the same time, it is a source of bank profits, as Islamic banks impose a percentage of Islamic Murabaha on those banking activities , However, these banks have developed new services that they provide with the funds of the Central Bank initiative launched at the beginning of (2016) due to the economic conditions that befell the country due to the (financial security) crisis that the country faced in 2014. To put forward initiatives, and among these initiatives is the initiative of the (1 trillion) Iraqi dinars, which was put forward by private commercial and Islamic banks .
The importance of research is highlighted in knowing the positive or negative impact that the Central Bank of Iraq's initiative has on the activities offered by Islamic banks (the private sector) and on the activities of these banks. Islamic self-banking , As the research started from a basic assumption based on the success of the Central Bank of Iraq in its initiatives to support small projects, which amounted to (2 trillion) dinars, by positively affecting the operations and activities of private Islamic banks, The research relied on the inductive, deductive and analytical approach in analyzing the annual data of the initiatives submitted by Islamic banks according to the participation of Islamic banks in the research sample, and the research has several achievements, most notably (non-traditional monetary policies are one of the most important tools that central banks resort to at the time of crises , As happened during the Great Depression of 1929-1932 or the global financial crisis of 2008) and to a set of recommendations, the most important of which is (the use of unconventional monetary policy came to confront some financial crises, and since the seed of these crises has sprouted in the environment of the banking system, so it has become It is necessary to study the ways to improve the status of the banking system and develop transparency and safety procedures, as well as setting the necessary controls to prevent practices that are harmful to banking activity.
Keywords: the initiative of the Central Bank of Iraq, monetary policy, Banking activities.

المقدمة:

بسبب الاوضاع الاقتصادية والامنية المتدهورة التي حلت بالبلد بعد عام 2014 والتي كانت سببا في الركود الاقتصادي ، مما دفع البنك المركزي العراقي الى استخدام اسلوب جديد من السياسة النقدية من خلال منحه مبادرات لتوفير فرص عمل وتنشيط الاقتصاد وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد وتحريك عجلة النمو الاقتصادي ، اذ قام بأطلاق مبادرتين في عام 2015، و احدى هذه المبادراة جاءت لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتم تنفيذ هذه المبادراة عام 2016 ، سميت الاولى مبادرة الـ (1ترليون دينار) لتمويل المشـــاريع الصغيرة والمتوسطة ، تم طرحها عن طريق المصارف التجارية والاسلامية الخاصة ، وتم تعزيز مبـــلغها فيما بعد واصبحت (2 ترليون) ، و ان المصارف الاسلامية الخاصة هي من ضمن المصارف التي استفادت من مبادرة البنك المركزي ، وبما ان هذه المصارف الاسلامية لديها صيغ تمويل اسلامية تقدمها من اموالها الذاتية بنسب ارباح معينة اعلى من سعر فائدة القروض عن طريق المبادرة ، او ان هذه المصارف الاسلامية التي قامت بتقديم قروض المبادرة لم تقدم مثل هذه الخدمات مسبقا من اموالها الذاتية ، فهنا سوف نقوم بقياس اثر هذه المبادراة على نشاط المصارف الاسلامية عينة البحث ، هل كان تأثيرها سلبيا واثرت على نشاطها المصرفي وخدماتها المصرفية ونافستها في تقديم الخدمات ، ام كان اثرها ايجابيا وساعدت المصرف على تقديم خدمات جديدة لم يقدمها سابقاً مما انعكس على نشاطه وعلى عملياته المصرفية وفتحت له مصدرا اضافيا جديدا للإيرادات . ونسعى من خلال هذا البحث الى اظهار تأثير مبادرة البنك المركزي العراقي على الخدمات المقدمة من المصارف الاسلامية الخاصة . وللإحاطة بموضوع البحث , تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة واما المبحث

الثاني فتناول الإطار النظري العام للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي و تم التوصل الى عدد من التوصيات في ضوء ما سبقه من استنتاجات .

المبحث الاول – منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا – منهجية البحث

1- مشكلة البحث : تنفرد المصارف الاسلامية بتقديم نشاطات مصرفية اسلامية عن طريق صيغ تمويل اسلامية خاصة بها دون غيرها من المصارف التجارية الاخرى ، وتحدد نسب ارباحها من خلال سياسة خاصة بها حسب صيغ التمويل المقدمة منها لزبائنها ، وبسبب الوضع الاقتصادي والامني المتردي بعد عام 2014 قام البنك المركزي العراقي بطرح مبادرتين لتنشيط الوضع الاقتصادي ، ومن هذه المبادرات مبادرة الـ (1 ترليون) دينار عراقي ، منحت للمصارف الاسلامية والتجارية الخاصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مما ادى الى دخول البنك المركزي كمنافس للمصارف الاسلامية الخاصة في تقديم النشاطات المصرفية المشابهة لتلك التي تقدمها هذه المصارف وبأسعار فائدة او عمولات اقل من تلك التي تفرضها المصارف الاسلامية الخاصة على تقديم هذه النشاطات ، ومن هنا يتم صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الاتي **(ما مدى تأثير مبادرة البنك المركزي العراقي في النشاطات المقدمة من قبل المصارف الاسلامية الخاصة بعينة البحث ؟)**

2 – اهمية البحث : تبرز اهمية البحث الوقوف على التأثير الايجابي او السلبي الذي تتركه مبادرة البنك المركزي العراقي على النشاطات المقدمة من قبل المصارف الاسلامية الخاصة ، اضافة الى تسليط الضوء على الدور الذي مارسه البنك المركزي كجزء من السياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعها عندما قام بطرح مبادرات لتنشيط الوضع الاقتصادي .

3 – اهداف البحث : يهدف البحث الى الاتي :-

1) التعرف على طرح مبادرة المشاريع الصغيرة وتوضيحها وتحليلها .

2) التعرف على تأثير مبادرة البنك المركزي في النشاطات المصرفية المقدمة من المصارف الاسلامية .

3) تحليل دور مبادرة المشاريع الصغيرة في تعزيز العمليات والانشطة للمصارف الاسلامية الخاصة عينة البحث .

4) فرضية البحث : بنيه البحث على فرضية وهي :-

تشير فرضية البحث الى نجاح البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم المشاريع الصغيرة والتي وصلت الى (2 ترليون) دينار ، بالتأثير ايجاباً في عمليات وأنشطة المصارف الاسلامية الخاصة .

5 – منهج البحث

1) المنهج الاستقرائي : من خلال الكتب والاطاريح والدوريات والانترنت لتغطية الاطار النظري للبحث

2) المنهج الوصفي التحليلي : من خلال الاعتماد على المعلومات المالية (الائتمانية) والمعلومات لعينة البحث والبنك المركزي العراقي .

6 – حدود البحث

1) **الحدود المكانية** – اربعة من المصارف الاسلامية وهي (مصرف الثقة الاسلامي ، مصرف المشرق العربي الاسلامي ، المصرف الوطني الاسلامي ، و المصرف العراقي الاسلامي) .

2) **الحدود الزمانية للبحث** : تم استخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد للفترة (2016- 2021) لعينة البحث المذكورة وحسب مشاركتها في المبادرة للخروج بالنتائج المرجوة .

7- مجتمع وعينة البحث

1) **مجتمع البحث** : تمثل مجتمع البحث بالمصارف المشاركة بمبادرة البنك المركزي العراقي وعددها (50) مصرف وتتألف من صندوق الاسكان العراقي و (3) مصارف تخصصية و (46) من المصارف التجارية والاسلامية .

2) **عينة البحث** : وتتألف من (4) مصارف اسلامية وهي (العراقي الاسلامي ، الثقة الاسلامي ، المشرق الاسلامي ، الوطني الاسلامي) .

8 – اساليب جمع البيانات والمعلومات : اعتمد الباحث في محاولة اختبار فرضية البحث لغرض اكمال متطلباته في الجانبين النظري والتطبيقي (العملي) وكما يأتي :

1) **الجانب النظري**

أ- الاستعانة بأحدث المصادر .

ب- الاطلاع على الكثير من البحوث .

2) **الجانب التطبيقي**

أ – التعليمات ذات العلاقة .

ب- البيانات الائتمانية للمصارف عينة البحث .

ج – المعلومات التفصيلية الخاصة بالمصارف .

د- الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث والبنك المركزي العراقي .

ثانيا – دراسات سابقة

تمهيد : تمثل الدراسات السابقة أهمية كبيرة للبحث العلمي واحدى المرتكزات الاساسية لأي دراسة قادمة، إذ تُبنى البحوث العلمية على المعرفة الموجودة فيها، وتكمن الأهمية في أنها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما انتهت إليه تلك الدراسات، كما تعد مصدر معلومات تُغني الباحث وتطلعه على تجارب وأخطاء الآخرين لتجنبها.

الباحث والسنة	1- دراسة (عبد الحميد ، واحمد: 2014)
عنوان الدراسة	التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية .
طبيعة الدراسة	بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية.
هدف الدراسة	يهدف البحث الى التعرف على اداة التسهيل الكمي من حيث نشوئها وطبيعتها ومكوناتها وآلية استخدامها ، وكذلك آلية عملها وكيف تؤثر في السياسة النقدية .
اهم الاستنتاجات	اداة التيسير الكمي ساعدت البنوك المركزية على استخدام ادوات اضافية تدير من خلالها السياسات النقدية مقابل قصور الادوات الاخرى لتحقيق اهداف السياسة النقدية التي تستهدفها هذه البنوك . و ان البنوك المركزية التي اتبعت اسلوب التسهيل الكمي اعلن مسؤوليها بأن هذا الاسلوب موقت ومرهون بنهاية الاسباب التي ادت الى اللجوء اليه ، الا ان تكرار الازمات المالية وعدم التوصل الى حلول جذرية ، تصبح عملية استخدام هذا الاسلوب اسلوبا مستمرا جعل هذه البنوك لا تستطيع التوقف باستخدامه بسبب الافتقار الى ادوات بديلة .
اهم التوصيات	ان الغرض من استخدام اداة التسهيل الكمي هو مواجهة بعض الازمات المالية ، وبما ان هذه الازمات قد نبتت بذرتها في بيئة الجهاز المصرفي ، لذا اصبح من الضروري ان تدرس السبل الكفيلة بتحسين وضعية الجهاز المصرفي ووضع الضوابط اللازمة لمنع الممارسات الضارة في النشاط المصرفي

الباحث	2- دراسة (طالب و قلادي ، 2019)
عنوان الدراسة	الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية .
طبيعة الدراسة	بحث منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية – الجزائر.
هدف الدراسة	يهدف البحث الى تسليط الضوء على الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية والتي ظهرت بعد الازمة المالية 2007- بعد فشل البنوك السيطرة على الازمة بأستخدام الادوات التقليدية 2008.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى أن البنوك المركزية وفي ردها على الأزمة المالية وبالخصوص في الدول المتقدمة قد قامت باستحداث أدوات جديدة قائمة على مبادئ اقتصادية حديثة، سميت هذه الأدوات بغير التقليدية وتمثلت أساسا في :أداة التيسير الكمي، أداة التيسير النوعي اداة توجيه استباقات المتعاملين.
اهم التوصيات	حتى وإن نجحت البنوك ا لمركزية إلى حد ما في تجاوز الأزمة المالية 2007-2008بأستعمال أدوات جديدة فإن هذا يجب أن لا يحجب عن نظرنا التحديات الكبيرة والعديدة التي تواجه السياسة النقدية على غرار تنامي حجم ميزانية البنوك المركزية والتراجع المفاجئ للتضخم وتنامي خطر الانكماش المالي وضعف فعالية السياسة النقدية .

الباحث	3- دراسة (الجوعاني ،2021)
عنوان الدراسة	دور العون المالي للبنك المركزي العراقي للحكومة في تحقيق الاستقرار المصرفي
طبيعة الدراسة	الدبلوم العالي المعادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية-جامعة بغداد
هدف الدراسة	1-.التعريف بصور العون المالي الذي تقدمه (ضمن مهامها) البنوك المركزية للحكومات، وكيف يمكن أن يؤثر في الاستقرار المصرفي . 2-استعراض تطور العون المالي المقدم من البنك المركزي العراقي الى الحكومة خلال مدة البحث. 3- رصد مستويات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي من المؤشرات المستعملة من البنك المركزي العراقي .
أهم الاستنتاجات	1- لوحظ ان من اهم مكونات العون المالي للحكومة هي مبادرات البنك المركزي العراقي والتي تعد ذات أهمية كبيرة والتي ترتبط بالاستقرار المصرفي وكان تأثيرها في مؤشر الربحية للقطاع المصرفي . 2- ان الاستقرار المصرفي في العراقي استقرار هش وأيضا أظهر وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي وبين مكونات العون المالي .
أهم التوصيات	استمرار إطلاق المبادرات من قبل البنك المركزي العراقي والتي تساهم في حل او تخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وايضا المحافظة على الاستقرار المصرفي باعتباره يمثل الجزء الاكبر من الاستقرار للمؤسسات المالية عامة.

المبحث الثاني – المحتوى النظري للبحث

اولا– تعريف السياسة النقدية : هناك العديد من التعاريف التي قدمت للسياسة النقدية ، ويمكن التطرق الى اهم هذه التعاريف كما موضح بالجدول الاتي :–

جدول (1) تعاريف السياسة النقدية

ت	المصدر	التعريف
1	(البياتي وسماره ،2013 : 24)	تعرف بأنها جميع الاجراءات التي يتم اتخاذها من الحكومة والبنك المركزي والخزينة الهدف منها التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان والاقتراض الحكومي (حجم وتركيب الدين الحكومي) .
2	(الخيكاني والموسوي ،2020: 14)	هي الاداة التي تتألف من مجموعة من الاجراءات والترتيبات النقدية وغير النقدية بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي .
3	(منصور،2020: 8)	أي عمل يقوم به البنك المركزي مستخدما ادواته للتأثير وبشكل فعال على عرض النقد وشروط الائتمان واسعار الفائدة والتحكم بالموجودات السائلة لدى الافراد والحفاظ على قيمة العملة المحلية بما يخدم النشاط الاقتصادي الوطني .
4	(AGARWAL,2007:204)	هي مجموعة الاجراءات التي يتحكم من خلالها البنك المركزي بكمية عرض النقود في الاقتصاد والتي تؤثر على مستوى الاسعار والنمو الاقتصادي .
5	(Frederik , 2010 :52)	عبارة عن تحكم وسيطرة البنك المركزي على كمية النقود وكذلك على معدلات اسعار الفائدة بهدف تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية .
6	(Labonte,2013:3)	هي عبارة عن مجموعة الاجراءات التي تتبعها السلطات النقدية (البنك المركزي) والتي تؤثر من خلالها على عرض النقد وكلفة الائتمان ، بهدف تحقيق اهداف اقتصادية معينة .
7	(Salter, 2014:5)	هي تعديل عرض النقود من قبل البنك المركزي من أجل تجنبها عدم التوازن النقدي، بمعنى أن السياسة النقدية تحاول تعويض التغيرات في الطلب على النقود مع التغيرات في المعروض النقدي .

المصدر – من اعداد الباحث في ضوء المصادر الواردة اعلاه

ثانيا – أنواع السياسة النقدية:– هناك نوعان من السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي هي :

1– السياسة النقدية التوسعية: وتستخدم هذه السياسة عند انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وتكون نسبة البطالة مرتفعة، والهدف من هذه السياسة زيادة مستوى الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، من خلال زيادة عرض النقود(**محمود ،2017: 275**) . ومن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في حالة السياسة النقدية التوسعية هي ما يأتي:–

أ) تخفيض سعر اعادة الخصم : ويقوم هنا البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم اثناء تعامله مع المصارف التجارية ، ويؤدي هذا الامر الى تخفيض سعر الفائدة بين المصارف التجارية وطالبي القروض لاغراض المختلفة ، فيزداد منح الائتمان وتزداد القدرة الشرائية ويزداد الطلب الكلي مما يؤدي في النهاية الى زيادة الاستخدام وتقليل البطالة .

ب)تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني : وهنا يتاح للمصرف التجاري الاحتفاظ بأحتياطيات فائضة باستطاعته اقراضها للجمهور مما يؤدي الى زيادة عرض النقود .

ج)عمليات السوق المفتوحة : وتعني دخول البنك المركزي الى سوق الاوراق المالية مشتريا او بائعا وهنا سيساهم بزيادة عرض النقود ، أي زيادة السيولة لدى الافراد والمصارف ومن ثم سيزداد منح الائتمان ويزداد الطلب والاستخدام وتقل البطالة **(السبهاني ، 2016: 61)** .

وتعني ان يقوم البنك المركزي بتحفيز النشاط الاقتصادي ورفع القوة الشرائية والطلب على الاستثمار ، حيث يتم اتباع هذا الاسلوب التوسعي عند وجود انكماش او ركود اقتصادي حيث يقوم هنا بتخفيض سعر الفائدة ليزداد الطلب على الاقتراض هنا سوف يزداد المعروض النقدي وسيؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وسوف يؤدي ارتفاع الطلب على القروض الى زيادة الاستثمار والاتجاه نحو الاستخدام الشامل ويؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي **(معروف ، 2005 : 257)** .

2- السياسة الانكماشية : يتم استخدام هذه السياسة عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ويكون مستوى الاسعار في ارتفاع ، فهي تتسبب في انخفاض مستوى الطلب الفعلي او تخفيض حجم الانفاق الكلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل دون حدوث ارتفاع غير مرغوب في الاسعار ، تتحقق هذه السياسة من خلال تخفيض عرض النقود ويتم ذلك من خلال استخدام البنك المركزي لأدواته (برفع نسبة الاحتياطي القانوني ، رفع سعر اعادة الخصم ، دخوله سوق الاوراق المالية كمشتري ، فيتسبب ذلك في انخفاض عرض النقود وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار فيتسبب في انخفاض الطلب الكلي وبالتالي يحد من التضخم **(محمود ، 2017: 276)** . فعند ارتفاع الاسعار بشكل مستمر وحدوث التضخم تقابله المطالبة بزيادة الاجور فهنا تقوم السلطة النقدية بالحد من عرض النقد والانفاق ومنح القروض لكي يستقر المستوى العام للأسعار والاجور وذلك من خلال رفع معدل الفائدة لكي يقل الاستهلاك ويشجع الادخار ،ويؤدي ذلك الى انخفاض الطلب الكلي فينخفض الانفاق على السلع والخدمات ، الامر الذي يؤدي الى حدوث ضغط على اسعار هذه السلع والخدمات فتنخفض لتحقيق الاستقرار الاقتصادي **(السبهاني ، 2016 :62)** . **والشكل (1) يوضح انواع السياسة النقدية.**

شكل (1): انواع السياسة النقدية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة اعلاه

ثالثا- السياسة النقدية غير التقليدية

1- مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية : أي اتخاذ البنوك المركزية اجراءات غير تقليدية ذات نطاق واسع في السياسة النقدية سمة مميزة للازمة المالية العالمية الاخيرة 2007-2009 ، فقد تناولت تيسيرات ائتمانية وتيسيرات كمية ودعما ائتمانيا وتدخلات في العملة وتدخلات في اسواق الاوراق المالية ، وتوفير سيولة بالعملات الاجنبية والمحلية ، ويرى البعض ان هذه الاجراءات التي تم اتخاذها هي استمرار للسياسة المعتادة الا انها بوسائل اخرى غير تقليدية ، فيتم اللجوء اليها عندما يصبح من غير الممكن خفض اسعار الفائدة الاسمية الى ادنى المستويات (اقل من الصفر)عندها تقوم البنوك المركزية بأستخدام ادوات اخرى لتحديد موقف السياسة النقدية ، وبهذا فقد تحولت الى استخدام ادوات غير تقليدية ، فوسعت من موازناتها العامة وقامت بضخ السيولة للتأثير على بنية الايرادات والعائدات ومن ثم ستساعد على تحفيز الطلب الكلي **(علي، 2013: 59)**. لذا يمكن ان تعرف السياسة النقدية غير التقليدية على انها :-

أ – مجموعة من الادوات والوسائل غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية يتم استخدامها من قبل السلطات النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة**(Woodford ,2012:276)** .

ب- هي سياسة نقدية يتم استخدامها في اوقات الازمات حيث يتم فيها توفير دعما ائتمانيا معززا وتقديم تسهيلات ائتمانية وتيسيرات كمية ، ويتم التدخل في العملة والاسواق المالية ، وكذلك توفير السيولة بالعملات المحلية والاجنبية ، وان كل ذلك سيؤدي الى دعم القطاع المالي من تسيير عمله وحماية الاقتصاد من تداعيات الازمة المالية **(Gertler and Karadi ,2010:2)**.

ج- هي مجموعة اجراءات ووسائل غير اعتيادية تستخدمها السلطة النقدية وقت الازمات ، أي تكون السياسة التقليدية عاجزة عن تجاوز الازمة ، وتستهدف هذه السياسة المتغيرات الكمية الحقيقية مثل معدل التشغيل او مستوى انتاج معين**(سامية ، 2019 : 51)** .

كما ويمكن تعريفها بانها قيام البنك المركزي بدور الوسيط لمنح الائتمان ليعوض انقطاع الوساطة الخاصة والميزة الاساسية لوساطة البنك المركزي هي تمكنه من الحصول على الاموال من خلال اصدار سندات الحكومة بدون قيود ولا مجازفة ليتمكن من توفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد . وينتج من ذلك الاتي :-

1) بعد ان كانت السياسة النقدية تستهدف معدل التضخم (استقرار الاسعار) اصبحت السياسة النقدية غير التقليدية تركز على التغيرات الكمية (معدل تشغيل او مستوى انتاج محدد ومعين)

2) ادوات السياسة النقدية تنقسم الى ادوات مباشرة وغير مباشرة بينما ادوات السياسة النقدية غير التقليدية هي (تيسير كمي ، اسعار فائدة صفرية ، اسعار فائدة سالبة)

3) التوسع في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية اضافة الى محاولات التأثير على اسعار الفائدة الاخرى من المعدلات الرسمية المعتادة على المستوى القصير**(بومفيخة وزويد ،2019 : 49)** .

2- شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية

بما ان السياسة النقدية غير التقليدية يتم تنفيذها في ظروف اقتصادية غير اعتيادية (الازمات) اضافة الى استخدام ادوات غير معتادة في السياسة النقدية ، لذا يجب ان تتوفر مجموعة من الشروط يتم من خلالها تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية وهذه الشروط هي :

أ- يجب ان تتناسب السياسة النقدية التي يتم تنفيذها مع درجة الاضطراب والتفكك التي تعاني منها السوق التي تسعى لإنقاذها ، وفي عدة حالات لا بد من تفصيل التدابير من اجل التعطيل الكلي للاسواق ، والواقع فأن البنك المركزي يجب ان لايكون متردد في تقليص او توسيع نطاق ادواته غير المعيارية ، وخاصة خلال مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة بالاعتماد على حجم الخلل في النظام المالي**(علي ،2016 : 470)** .

ب- يجب ان تصاحب التدابير التي اتخذت اشارات الى البنوك التجارية لكي تقوم بمعالجة قضاياها الخاصة المتمثلة بإعادة التمويل واصلاح الموازنات في الامد المتوسط ، وبما ان البنوك الى حد كبير اداة رئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل لذا فان هذه الاشارات ستشكل اهمية خاصة في اوقات الازمات .

جـ- يجب تعزيز الادارة الاقتصادية ومن خلالها يمكن مراقبة السياسات الاقتصادية الخاصة بالموازنة التي تقوم الدول . بأنتهاجها **(Reuters,2010: 23)**

3- **اهداف السياسة النقدية غير التقليدية** : هناك مجموعة من الاهداف للسياسة النقدية غير التقليدية والتي تؤثر من خلالها على الاوضاع المالية والاقتصادية ، ومن هذه الاهداف الاتي :-

أ- **الرفع بشكل مكثف للأموال المتداولة في الاقتصاد** : ويهدف البنك المركزي من ضخ السيولة بكميات مكثفة إلى تفادي عائق تجميد نسب الفائدة ويحاول البنك المركزي من هذه العملية ان يقوم بتلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين على النقد على أمل انهم سيقومون بأنفاق هذه الأموال مباشرة ، لكن في الظروف العادية لا يمكن للبنك المركزي ان يستعمل هذه القناة المباشرة بأستخدام الكتلة النقدية لان الطلب على النقد سيكون غير مستقر في المدى القصير لكن في الفترات الاستثنائية فان عدم الاستقرار على المدى القصير لا يشكل عائق طالما البنك المركزي على استعداد ان يقوم بضخ أموال بكميات غير محدودة الا انه في بعض الأحيان قد يكون لعرض غير محدود لا يكفي لتحفيز الإنفاق في حالة إذا كان الطلب على النقود غير محدود في حد ذاته. ولهذا السبب يتم توجيه عرض النقود نحو الدولة لأنها هي المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي سينفق هذه الأموال من خلال عجز ميزانيته**(سامية ،2019: 57)**.

ب- التأثير على انحدار منحني نسب الفائدة بما من شأنه توجيه استباقات المتعاملين : يلتزم البنك المركزي بشكل صريح على بقاء نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى جدا منخفض وحتى في مستوى الصفر لفترات طويلة ، كما بأستطاعته ضبط شروط مسبقة اذا اراد رفع هذه النسبة مستقبلا ، مثل الوصول إلى مستوى معين من أو البطالة او التضخم**(بومفيخة ، وزويد ، 49 : 2019)**.

جـ- إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على بدل المخاطرة : اذ يمكن للبنك المركزي هنا ان يحل محل البنوك والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة ويقوم بتنويع القروض التي يمنحها للاقتصاد والتي يقوم بإعادة تمويلها ، كذلك يقوم بشراء السندات مباشرة التي تعد قروضا للاقتصاد ، كذلك تساعد هذه العمليات على اعطاء الحيوية على سوق هذه السندات ، ويجب على البنك المركزي ان يتحمل المخاطر المصاحبة للقروض ونسب الفائدة التي لاتتدرج ضمن مهامه ، وان هذه الاجراءات تكون ذات فاعلية في الاقتصاديات التي يجري فيها تمويل المؤسسات من خلال السوق ويقع فيها تسديد القروض الممنوحة للأسر على نطاق واسع ، وهكذا فحينما توفر الوساطة البنكية الجزء الاعظم من التمويل فأنها تقوم بأتباع تلك الاجراءات التي توثر على منحنى نسب الفائدة التي يتم التعامل بها**(مسعدي وشعباني ،2019 : 18)** .

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

اولا- اثر مبادرة البنك المركزي العراقي على المصارف الاسلامية الخاصة : لمعرفة اثر مبادرة البنك المركزي العراقي على النشاطات المقدمة من المصارف الاسلامية الخاصة ينبغي ان نميز من خلال المقارنة المدرجة في الجدول ادناه بين القروض التي تمنحها المصارف عينة البحث من مبادرة البنك المركزي وبين القروض التي تمنحها المصارف من اموالها الذاتية (محفظة المصرف) وكما مبين في الجدول ادناه :

جدول (2)نسبة القروض الممنوحة من محفظة المصرف الى مجموع القروض الممنوحة من المبادرة
للمدة من (2016-2021) (مليون دينار عراقي)

البيان	السنة	(1) القروض من المبادرة	نسبة الفائدة	(2) القروض من محفظة المصرف	نسبة الفائدة	(3) الاهمية النسبية % (1/2)
العراقي الاسلامي مشاريع صغيرة ومتوسطة	2016	500	%4	-	-	-
	2017	1000	%4	-	-	-
	2018	1000	%4	-	-	-
	2019	4000	%3	-	-	-
	2020	4000	%3	-	-	-
العراقي الاسلامي مشاريع كبيرة	2019	985	%3	15	%4	%1,5
	2020	3200	%3	-	-	-
الثقة الاسلامي مشاريع صغيرة ومتوسطة	2018	504	%4	15	%4	2,9
	2019	1540	%4	55	%4	%3,5
	2020	2203	%4	20	%4	%0,90
	2021	4077	2,9	40	7,5	%0,98
الثقة الاسلامي مشاريع كبيرة	2020	860	5,1	7650	%8	%889
	2021	9057	3,4	-	-	-
المشرق العربي الاسلامي مشاريع صغيرة ومتوسطة	2019	144	%3,15	20	%7	%13,8
	2020	33	%2,9	3295	%8	%9984
	2021	251	%3,15	202	%7	%80
المشرق العربي الاسلامي سكن	2019	100	%2	-	-	-
	2020	100	%2	-	-	-

	2021	950	%2	-	-	-
الوطني الاسلامي مشاريع صغيرة ومتوسطة	2019	252	%4,5	-	-	-
	2020	500	%3,5	-	-	-
	2021	1000	%3,5	-	-	-
الوطني الاسلامي / سكن	2020	1326	2,6	-	-	-
الوطني الاسلامي مشاريع كبيرة	2019	985	%3	-	-	-
	2020	3200	%3	-	-	-

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من المصارف عينة البحث

ثانيا – تحليل أثر المبادرة : من خلال الجدول (2) سنقوم بأجراء مقارنة بين القروض التي يقدمها كل مصرف من المصارف عينة البحث من مبادرة البنك المركزي وبين القروض التي يقدمها نفس المصرف من اموال المصرف الذاتية وكما سنقوم بأثبات فرضيات البحث او نفيها كما مبين في ادناه :-

1- المصرف العراقي الاسلامي :اشترك المصرف في المبادرة منذ انطلاقها في عام (2016) وقدم قروضا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بنسب فائدة تتراوح بين (3% و4%) علما ان جميع القروض اعلاه لم يقدمها المصرف العراقي الاسلامي من اموال المصرف الذاتية (محفظة المصرف) أي اعتماده الكلي في تقديم هذه القروض على مبادرة البنك المركزي ، مما يدل على الاثر الايجابي لهذه المبادرة على النشاطات المقدمة من المصرف العراقي الاسلامي ، من خلال اضافة خدمات جديدة مما اثر على نشاط المصرف وفتح منفذ جديد للإيرادات .

2- مصرف الثقـــــة الاســـــلامي : من الجدول اعلاه لاحظنا اشتراك مصرف الثقة الاسلامي في المبادرة منذ عام (2018) ، وبدء بمنح قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المبادرة بمبلغ (504) مليون دينار ، بفائدة مقدارها (4%) سنويا ، مقابل منح نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (15) مليون بنفس نسبة الفائدة ، أي كانت نسبة القروض من المحفظة الى مجموع القروض الممنوحة من المبادرة بنسبة (2,9%) ، مما يدل على انخفاض نسبة القروض الممنوحة من المحفظة قياسا بالممنوحة من المبادرة ، وفي عام (2019) منح من المبادرة قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (1540) مليون دينار ، بفائدة مقدارها (4%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (55) مليون دينار بنفس مبلغ الفائدة (4%) ، أي كانت نســـبة القروض مـــن المحفظة الى مـــجموع القروض الممنوحة من المبادرة بنسبة (3,5%) ، مـــما يدل على انخفاض نسبة القروض الممنوحة مـــن المـــحفظة قياسا بالممنوحـــة من المبادرة ، واعتماد المصرف على تحويلها من المبادرة للاستفادة من السيولة المتاحة لديه في انشطة اخرى ، وفي عام (2020) منح من المـبادرة قروض للمـشاريع الصـغيرة والمتوسطة بمبلغ (2203) مليون دينار ، بفائدة مقدارها (4%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (20) مليون دينار بنفس مبلغ الفائدة (4%) ، أي كانت نسبة القروض من المحفظة الى مجموع القروض الممنوحة من المبادرة بنسبة (0,90%) ، مما يدل على انخفاضا ملحوظا بنسبة القروض الممنوحة من المحفظة قياسا بالممنوحة من المبادرة ، على الرغم ان القرضين بنفس الفائدة ، ، وفي عام (2021) منح من المبادرة قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (4077) مليون دينار ، بفائدة مقدارها (2,9%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (40) مليون دينار بفائدة مقدارها (7,5%) ، أي كانت نسبة القروض من المحفظة الى مجموع

القروض الممنوحة من المبادرة بنسبة (0,98%) ، مما يدل على انخفاضا ملحوظا بنسبة القروض الممنوحة من المحفظة قياسا بالممنوحة من المبادرة ،. اضافة الى ذلك قام مصرف الثقة الاسلامي في عام (2020) بتقديم قروضا للمشاريع الكبيرة من المبادرة بمبلغ (860) مليون دينار، بنسبة فائدة (5,1%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (7,650) مليون دينار، بفائدة مقدارها (8%) ، وهنا كانت القروض الممنوحة من المحفظة اعلى من القروض الممنوحة من المبادرة رغم ارتفاع نسبة الفائدة ، بسبب تداعيات جائحة كورونا و قلة التمويل الممنوح لمصرف الثقة الاسلامي ، وفي عام (2021) منح مصرف الثقة قروضا من المبادرة للمشاريع الكبيرة بمبلغ (9057) مليون دينار، بفائدة مقدارها (3,4) ، مقابل عدم تقديم مصرف الثقة نفس القروض من محفظة المصرف ، ومما تقدم نلاحظ

– زيادة اقبال زبائن المصرف على قروض المشاريع الكبيرة المقدمة من المبادرة ويعزى ذلك الى انخفاض نسبة الفائدة عليها ، ومما يدل على تأثر هذه الخدمة بسبب القروض المقدمة من المبادرة .

– ارتفاع نسبة القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من مبادرة البنك المركزي قياسا بالقروض الممنوحة من اموال المصرف الذاتية بالرغم من انها تقدم بنفس الفائدة ، ويعزى ذلك الى عدم رغبة المصرف بمنح هذا النوع من القروض واستخدام الاموال لأغراض اخرى، أي ان المبادرة لها اثر ايجابي على المصرف من خلال ارتفاع حجم المبالغ الممنوحة من المبادرة ، مما اثر على نشاط المصرف وفتح منفذ جديد للإيرادات .

3– مصرف المشرق العربي الاسلامي: اشترك في المبادرة في عام (2019) ومنح قروض المشاريع الصغيرة بمبلغ قدره (144) مليون دينار، بنسبة فائدة (3,15%) ، مقابل منح نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (20) مليون دينار ، بفائدة (7%) ، أي كانت نسبة القروض من المحفظة الى مجموع القروض الممنوحة من المبادرة بنسبة (13,8%) ، مما يدل على انخفاض نسبة القروض الممنوحة من المحفظة قياسا بالممنوحة من المبادرة ، وفي عام (2020) منح من المبادرة قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (33) مليون دينار ، بفائدة مقدارها (2,9%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (3295) مليون دينار بنسبة فائدة مقدارها (8%) ، ويعزى سبب ذلك الى قلة التمويل الممنوح من البنك المركزي بسبب تداعيات جائحة كورونا ، وفي عام (2021) منح المصرف قروضا من المبادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ (251) مليون دينار، بفائدة مقدارها (3,15%) ، مقابل تقديم نفس القروض من محفظة المصرف بمبلغ (202) مليون دينار بنسبة فائدة (7%) ، ويلاحظ هنا عدم تأثر خدمة المصرف رغم ارتفاع نسبة الفائدة ، اضافة الى ذلك قام المصرف بتقديم قروض سكنية للسنوات (2019–2020–2021) بمبالغ (100–100–950) بنسبة فائدة (2%) ، مقابل عدم تقديم هذه الخدمة من اموال المصرف الذاتية ، وبالرغم من الاثر الايجابي للقروض السكنية على نشاط المصرف ، الا انها كانت منخفضة بسبب اقتصارها على المجمعات الاستثمارية ، اضافة الى ضعف الترويج عليها، وبالتالي فأن المبادرة لها اثر ايجابي على المصرف من خلال اضافة خدمات جديدة مثل مبادرة السكن ، مما اثر على نشاط المصرف وفتح منفذ جديد للإيرادات .

4– المصرف الوطني الاسلامي : اشترك في المبادرة في عام (2019) ومنح قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عام (2019–2020–2021) بمبالغ(252–500–100) مليون دينار ، بنسب فائدة (4,5% ، 3,5%) على التوالي ، وفي عام (2020) قدم قروضا سكنية بمبلغ (1,326) مليون دينار، بنسبة فائدة (2,6%) ، وفي عام (2021) منح قروضا للمشاريع الكبيرة بمبلغ (12,700) مليون دينار ، بنسبة فائدة (2%) ، علما ان جميع القروض اعلاه لم يقدمها المصرف الوطني الاسلامي من اموال المصرف الذاتية (محفظة المصرف) أي اعتماده الكلي في تقديم هذه القروض على مبادرة البنك المركزي ، مما يدل على الاثر

الايجابي لهذه المبادرة على النشاطات المقدمة من المصرف الوطني الاسلامي، أي ان المبادرة لها اثر ايجابي على المصرف من خلال اضافة خدمات جديدة لم يقدمها المصرف مما اثر على نشاط المصرف وفتح منفذ جديد للإيرادات .

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

❖ **الاستنتاجات** : ويصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية : –

1– انخفاض او ثبات في نسبة القروض الممنوحة في اغلب المصارف عينة البحث من المبادرة ، والذي يعزى سببه الى ضعف الترويج عن مثل هذه القروض ، او لصعوبة الاجراءات للحصول على هذا النوع من القروض.

2– هناك عدد من المصارف عينة البحث لم تقدم قروض شبيهة بالقروض التي منحت من مبادرة البنك المركزي العراقي من محفظة المصرف الخاصة ، وهذه المصارف هي : (المصرف الوطني الاسلامي ، المصرف العراقي الاسلامي) .

3– انخفاض المحافظ الائتمانية من اموال بعض المصارف عينة البحث ، ويعزوا سبب ذلك الى اعتمادها على اموال المبادرة بشكل كامل ، ونتجت عنه ضعف الحافز على استقطاب ودائع ذات التكلفة العالية نسبيا ، مقارنة بالفوائد والعمولات المحددة سلفا من البنك المركزي على المبادرات المنخفضة نسبيا .

4– قلة القروض السكنية التي منحتها المصارف التجارية والإسلامية عينة البحث واقتصارها على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجزء قليل منها على المشاريع الكبيرة، وُيعزى السبب في ذلك الى أنَّ مبادرة السكن انقسمت الى قسمين، الاول للمصارف المتخصصة، والقسم الثاني للمصارف التجارية، فالثقل الاكبر اصبح من حصة المصارف المتخصصة، أما الجزء الذي يخص المصارف التجارية اقتصر على (المجمعات الاستثمارية، والمجمعات السكنية) فأصبح الاقبال عليها من المواطنين قليل جدا.

❖ **التوصيات**

عبر الاستنتاجات التي تم عرضها يقدم الباحث مجموعه من التوصيات بهدف الإفادة منه وكما يأتي:

1– على المصارف الاهتمام بجانب التسويق والترويج عن القروض المقدمة عن طريق المبادرة ، بهدف زيادة الاقبال على النشاطات المصرفية ، وذلك لعدم معرفة اغلب المواطنين بالقروض الممنوحة عن طريق المبادرة او اجراءات الحصول عليها او انواع المبادراة المقدمة من قبل البنك المركزي ، اضافة الى تسهيل المصارف اجراءات الحصول على هذه القروض وعدم تعقيدها .

2– لتحريك النشاط الاقتصادي يرى الباحث على المصارف التي لم تقدم قروض شبيهة بقروض المبادرة ، تقديم قروض من محافظها الاستثمارية بحيث تكون مكملة لها وتحقق التنافس مع المبادرة ، على ان تنسجم بسياستها الائتمانية مع توجهات البنك المركزي ، كون ان قروض المبادرة منحت الى المصارف بعمولات تنافسية ، على سبيل المثال منح قروض سكنية للوحدات السكنية خارج المجمعات السكنية وبفائدة تنافسية او تقدم قروض مشاريع لعدد اكبر من الاشخاص الذين يشاركون في مشروع واحد .

3– على البنك المركزي العراقي أعادة النظر في أسعار الفائدة المحددة والعمولات المفروضة على تقديم المبادرات لتتلائم مع التكاليف التي يتحملها المصرف ، فضلا عن المخاطر المصاحبة لعملية تسديد تلك القروض خاصة وان البنك المركزي العراقي لا يتحمل اي مخاطر ، وذلك لاستقطاعه الاقساط المترتبة

على المصارف المستفيدة من المبادرة من حسابها لديه وبشكل دوري وبما يتلائم مع شروط التسديد المتفق عليها بين المصرف والزبون .

4- يجب زيادة حصة المصارف التجارية والاسلامية المخصص للقروض السكنية خارج المجمعات السكنية والاستثمارية لضعف الاقبال عليها داخل هذه المجمعات، ويعزى السبب في ذلك الى عدم رغبة المواطنين السكن في هذه المجمعات أو لارتفاع أقيامها.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

اولا – الكتب

1. البياتي ، طاهر فاضل ، وسماره ، ميرال روحي . (2013) . **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة** . الطبعة الاولى . دار وائل للنشر . عمان . الاردن .
2. حامد ، محمود . (2017) . **اقتصاديات البنوك والاسواق المالية** . الطبعة الاولى . دار حميترا للنشر والترجمة . القاهرة . مصر .
3. الخيكاني ، نزار كاظم ، و الموسوي ، حيدر يونس . (2020) . **السياسات الاقتصادية –الاطار العام** . الطبعة الثانية . دار اليازوري للنشر والتوزيع . عمان . الاردن .
4. السبهاني ، محمود عبيد صالح عليوي . (2016) . **النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي** . الطبعة الاولى . دار غيداء للنشر والتوزيع . عمان . الاردن .
5. محمود ، حامد محمود . (2017) . **الاقتصاد النقدي** . الطبعة الاولى . دار حميترا للنشر والترجمة . القاهرة . مصر .
6. معروف ، هوشيار . (2005) . **تحليل الاقتصاد الكلي** . الطبعة الاولى . دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان . الاردن .

ثانيا – الرسائل والاطاريح

1. بومفيخة ، مريم ، وزويد ، دلال . (2019) . " **فعالية السياسة النقدية غير التقليدية – دراسة حالة البنك المركزي الاوربي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصف ميلة ، الجزائر .
2. سامية ، زيوان . (2019) . " **تقييم آلية التيسير الكمي بين الدول المتقدمة والنامية بالإشارة الى حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم علوم التيسير ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، الجزائر .
3. مسعدي ، اميمة ، و شعباني ، مروى . (2019) . " **دور السياسات النقدية غير التقليدية في معالجة ازمة الديون السيادية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، الجزائر.
4. منصور ، ياسر مراد علي . (2020) . " **دور السياسة النقدية في ضبط الاساس النقدي واستقرار سعر الصرف في العراق** " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

ثالثا – الدوريات والمجلات والبحوث

1. طالب ، محمد الامين وليد ، وقلادي ، نظيرة . (2019) . " **الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية** " . مجلة دراسات اقتصادية : الجزء6 ، العدد (1) : 206-222.
2. عبد الحميد ، عبد العزيز شويش ، واحمد ، بشرى عبد الباري . (2014) . " التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية " . مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية : الجزء4 ، العدد(7) : 116-138 .
3. علي ، صاري . (2013) . " **السياسة النقدية غير التقليدية – الادوات والاهداف** " . المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية : العدد(4) : 51-78.
4. علي ، صاري . (2016) . " **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية** " . مجلة الاقتصاد والمالية : العدد(1) : 67-84 .

المصادر الأجنبية :

A. Books

1. AGARWL ,s .k . (2007) . **general . economic** . as per thelaths syllabus of c.p.t issud by board of studies the Institute of chartered Accountants of india , by rajandra ravindra printers , ,first edition . india .
2. Frederic , M .(2010) . The economics of money, Banking and financial markets, Tenth edition . Columbia university .

B- Journals& Periodicals

1. Gertler ,M , and Karadi , p . (2010) . " **A model of unconventional monetary policy** , Ny university
2. Labonte , M (2013) ." **monetary policy and the federal Reserv (current policy andcoditions**) ", congressional Research services, USA .
3. REUTERS Yuriko Nakao, 2010 , **GLOBAL CURRENCY WAR** .
4. Salter .A.w. (2014) ." **An Introduction to Monetary Policy Rules**", MERCATUS WORKING PAPER , George Mason University, USA .
5. Woodford , M . (2012) ." **Methods of Policy Accommodation at the Interest-Rate Lower Bound**". Academic Commons . Columbia University.